

قرار (المادة الأولى)

في شأن تعديل بعض فئات مقابل الانتفاع لمنافع الترع والمصارف :
يُعدَّلُ مقابل الانتفاع عن الأملاك العامة (المنافع) للترع والمصارف الصادر بها ترخيص من السلطة المختصة والتي جاءت بالقرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٠ بحيث تُعدَّلُ المادة الأولى من القرار على النحو التالي :
يُعدَّلُ البند الثامن والخاص بشغل منافع الترع والمصارف والتي يصدر بها ترخيص من السلطة المختصة لغرض إقامة وحدات أو أبراج بث أو تقوية لشبكات التليفون المحمول ليكون على النحو التالي :
١٠٠٠ جنيه للمتر المربع سنوياً .

(المادة الثانية)

في شأن تعديل بعض فئات مقابل الانتفاع لمنافع نهر النيل وفرعيه :
يُعدَّلُ مقابل الانتفاع عن الأملاك العامة (المنافع) لمجرى نهر النيل وفرعيه الصادر بها ترخيص من السلطة المختصة والتي جاءت بالقرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ٢٠١٠ بحيث تُعدَّلُ المادة الثانية من القرار على النحو التالي :
يُعدَّلُ البند السادس عشر والخاص بشغل منافع نهر النيل وفرعيه والتي يصدر بها ترخيص من السلطة المختصة لغرض إقامة وحدات أو أبراج بث أو تقوية لشبكات التليفون المحمول ليكون على النحو التالي :
١٥٠٠ جنيه للمتر المربع سنوياً .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره ،
ويُلغى ما يخالف أحكامه .

وزير الموارد المائية والري

أ.د / حسام محمد مغازي